الدرس الثاني ضمن المحور الثالث: تحديات الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة أسعار النفط (الأزمة الاقتصادية لسنة 1986).

التحديات التي واجهها الاقتصاد الجزائر في ظل تداعيات الأزمة النفطية (صدمة الأسعار الدولية):

تمهيد:

أثرت الأزمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية على المستوى الدولي عام 1986 أمام انهيار سعر البرميل الواحد ووصوله لأقل من 13 دولار للبرميل، حيث انخفضت بذلك العوائد النفطية (قيمة الجباية النفطية) للجزائر بصورة كبيرة، فبلغة الأرقام يمكن القول أن انخفاض سعر البرميل الواحد بمقدار 1 دولار للبرميل يكلف خسارة للخزينة العمومية بمبلغ قدره 500 مليون دينار، هذا التقلص الشديد في العوائد أثر سلبا على أداء الاقتصاد الجزائر لاسيما تعلق الأمر بالمتغيرات الاقتصادية الوطنية والتي سنفصل فيها كما يلي:

- انهيار النظام الاشتراكي الذي كانت تتبعه الجزائر في تسيير دفة الاقتصاد والاستراتيجيات الصناعية المرافقة له بحيث كشفت بأنها غير قادرة تماما على تلبية احتياجات السوق الوطنية في أدنى وأبسط الأمور، والدليل على ذلك إتباع الجزائر لبرنامج مكافحة الندرة PAP.
- ارتفاع فاتورة الواردات بشكل جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحاجة للتموين الخارجي، خاصة أنّ طبيعة التوزيع السلعي للواردات أنها كانت ترتكز بنسبة 65 % على السلع نهائية الصنع موجهة للاستهلاك النهائي وأكثر من 25 % من السلع نصف المصنعة والتي توجه لبعض الصناعات التحويلية البسيطة لا تعكس حجم الاستثمارات التي كانت أسستها الجزائر للقيام بقطاع الصناعة.
- ضعف أداء قطاع الزراعة، حيث بلغت المنتجات الغذائية (الموجة للتغذية) المستوردة 87 % من إجمالي الواردات.
- العجز في ميزانية الدولة الناتج عن زيادة الإنفاق العام على استثمارات القطاع العمومي، ودعم أسعار السلع والخدمات، أمام انخفاض الإيرادات الضريبية، وانخفاض دخل الحكومة من الإيرادات البترولية.

- العجز المستمر في ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 1986 و1989 ومحاولة معالجته عن طريق القروض قصيرة الأجل، مما أدى إلى ارتفاع الدين الخارجي من 18.440 مليار دولار في 1985 إلى 24.940 مليار دولار في 1989 وارتفاع خدمة الدين.
- تغطية عجز الخزينة العمومية الذي بلغ 12.7 % من الناتج المحلي سنة 1988 بالإصدار النقدي مما أدى إلى ارتفاع السيولة.
- زيادة نسبة التضخم بسبب زيادة عدد السكان، والتي رافقتها زيادة الأجور للعمال التي لم تقابل بزيادة الإنتاج، وارتفاع الاستهلاك، وانخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة.